MILLENNIUM CHALLENGE ACCOUNT MOROCCO
وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب

دراسة التأثير البيئي والاجتماعي لمشروع إعادة تأهيل وتوسعة المنطقة الصناعية لحد السوالم وإحداث منطقة صناعية بساحل لخيايطة

ملخص تنفيذي غير تقني

مكونات المشروع

وقعت حكومة المملكة المغربية، في 30 نونبر 2015، برنامج التعاون الثاني (الميثاق الثاني)، مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلة بهيئة تحدي الألفية، وذلك بهدف الرفع من جودة الرأسمال البشري وتحسين إنتاجية العقار.

ويبلغ الغلاف المالي الذي رصدته هيئة تحدي الألفية للميثاق الثاني، الذي دخل حيز التنفيذ في 30 يونيو 2017، 450 مليون دولار أمريكي، تنضاف إليه مساهمة من الحكومة المغربية تعادل قيمتها على الأقل 15% من المساهمة الأمريكية.

وقد عهد بتنفيذ الميثاق الثاني إلى وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب، وهي مؤسسة عمومية يديرها مجلس للتوجيه الاستراتيجي، يرأسه السيد رئيس الحكومة ويضم من بين أعضائه ممثلين عن القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

ويتمحور الميثاق الثاني، الذي سيتم تنفيذه في غضون خمس سنوات اعتبارا من تاريخ دخوله حيز التنفيذ، حول مشروعين، هما "التربية والتكوين من أجل قابلية التشغيل" و"إنتاجية العقار."

ويهدف مشروع "إنتاجية العقار" إلى تحسين حكامة العقار، سواء القروي منه أو الصناعي، والرفع من إنتاجيته، بغية ضمان استجابته بشكل أفضل لمتطلبات المستثمرين وتقوية جاذبيته لاستثمار، وذلك من خلال تنفيذ الأنشطة الثلاثة التالية: "حكامة العقار"، و"العقار القروي، و"العقار الصناعي".

ويرمي نشاط "العقار الصناعي" أساسا إلى بلورة مقاربة جديدة في مجال برمجة وتطوير فضاءات استقبال صناعية مستدامة وإعادة تأهيل مناطق صناعية قائمة. وترتكز هذه المقاربة على تلبية حاجيات السوق وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستدامة البيئية والاجتماعية.

وسيتم تنزيل هذه المقاربة، في مرحلة تجريبية، على مستوى ثلاث مناطق صناعية تتواجد بجهة الدار البيضاء-سطات، تم اختيار المواقع التي ستحتضنها بناء على مجموعة من المعايير، من أهمها الطلب، والأثر الاقتصادي، والجدوى المالية، والمساحة الممكن تعبئتها، وانتفاء مخاطر كبرى. وهكذا، ستتم:

- إعادة تأهيل وتوسعة منطقتين صناعيتين ببوزنيقة وحد السوالم؛
- إحداث منطقة صناعية بساحل لخيايطة.

بالنسبة لمشروع "إعادة تأهيل وتوسعة المنطقة الصناعية لحد السوالم وإحداث منطقة صناعية بساحل لخيايطة "، فقد تم تحديد المكونات المقترحة في إطار إعادة تأهيل وتحديث البنيات التحتية المشتركة لهذه المنطقة الصناعية على أساس نتائج التشخيص التقني الذي تم إنجازه وفقا للمعايير البيئية والاجتماعية المعمول بها وعلى أساس التشاور مع ممثلي جميع الأطراف المعنية (القطاعات الوزارية، والمؤسسات العمومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والشركاء التقنيين والماليين). وتتضمن هذه المكونات ما يلي:

بالنسبة لمنطقة حد السوالم:

أشغال إعادة تأهيل المنطقة الصناعية الحالية:

- تسييج المنطقة،
- إعادة تأهيل الطرق والمسالك الداخلية،
- إعادة تأهيل قنوات الماء الصالح للشرب المتواجدة داخل المنطقة الصناعية وكذا شبكة الصرف الصحي لمياه الأمطار والمياه العادمة،
- إعادة تأهيل شبكة الهاتف،
- وإعادة تأهيل شبكة إطفاء الحرائق،
- إعادة تأهيل وتعزيز شبكة الإنارة العمومية،
- إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية المتوسطة الضغط وكذا المعدات الكهربائية الملحقة، ودفن محدد للخط الكهربائي للتيار المنخفض.

أشغال تمديد المنطقة الصناعية لحد السوالم:

- تسييج المنطقة المضافة،
- إنجاز طرق وممرات داخلية وأرصفة،
- تجزئة المساحة إلى وحدات صناعية متكاملة،
- تطوير منطقة للخدمات ومرافق جماعية وكذا مساحات خضراء،
- إنشاء شبكات الماء الصالح للشرب والصرف الصحي وإطفاء الحرائق،
- إنشاء شبكة الكهرباء ذات الضغط المتوسط مع محطة للتوصيل والإضاءة العامة،
- أشغال تغطية قناة "جنجا" مع جعلها صالحة لسير المركبات.

بالنسبة لمنطقة ساحل لخيايطة:

أشغال إحداث منطقة صناعية:

- تسييج المنطقة المضافة،
- إنجاز طرق وممرات داخلية وأرصفة،
- تجزئة المساحة إلى وحدات صناعية متكاملة،
- تطوير منطقة للخدمات ومرافق جماعية وكذا مساحات خضراء،
- إنشاء شبكات الماء الصالح للشرب والصرف الصحي وإطفاء الحرائق،
- إنشاء شبكة الكهرباء ذات الضغط المتوسط مع محطة للتوصيل والإضاءة العامة،
- بناء حوض استقبال فائض مياه الأمطار العاصفية.

بالنسبة لكلتا المنطقتين:

❖ **أشغال خارج الموقع في منطقتي ساحل لخيايطة وحد السوالم:**

- توسيع المسالك الحالية المؤدية إلى المواقع مع إنشاء ممرات جديدة (رئيسية، ثانوية) ومدارات طرقية،
- إنشاء القنوات الخارجية والمعدات الملحقة (محطات الضخ والخزانات والصمامات) للإمداد بالماء الصالح للشرب وذلك انطلاقا من الإمداد التابع للوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء للشاوية من قناة شركة الماء لأم الربيع ،
- إنشاء القنوات الخارجية والمعدات الملحقة (محطة الضخ والتفريغ، ومنافذ التلاصق) لشبكة التطهير وذلك انطلاقا من نقط الإمداد التابعة للوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء للشاوية،
- ربط المنطقتين بالشبكة الكهربائية وإمدادهما بشبكة كهربائية تحت أرضية ذات الضغط المتوسط انطلاقا من محول "العوامر" مع توفير المعدات الملحقة (المحولات الفرعية ومحطات التوصيل والتكرار).
- إنشاء الخط الصناعي لمحطة معالجة المياه العادمة التابعة للوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء للشاوية والتي قد حصلت على قرار الموافقة البيئية.

الأثر المحتمل للمشروع

يتمثل الأثر المحتمل الرئيسي للمشروع على المكونات البيو-فيزيائية والاجتماعية، والتي تم تقييمها في إطار إنجاز دراسة التأثير البيئي والاجتماعي، في:

❖ **خلال مرحلة ما قبل الإنجاز والإنجاز:**

خلال هذه المرحلة، ترتبط التأثيرات المحتملة للمشروع على الموقع عموما بطبيعة الأشغال (إقامة الورش، وتهيئة الموقع، وإخلاء الأراضي، وأشغال البناء، وإعادة الحالة إلى طبيعتها، وإغلاق الورش). ويرتقب أن تسبب هذه الأشغال نوعا من الإزعاج المؤقت كتناثر الغبار، وارتفاع مستوى الضجيج جراء مرور عربات الورش، واستعمال آليات البناء والمناولة. كما تظل المخاطر على الصحة والسلامة قائمة، سواء داخل أو خارج الورش نظرا لاستعمال عربات الورش وآليات البناء والمناولة. ولا تستبعد أيضا مخاطر انسكاب مواد خطيرة (زيوت، وصباغة، وهيدروكربونات) وتأثيرها على التربة أو المياه السطحية والجوفية. غير أنه وبالنظر للطابع المؤقت لهذه التأثيرات، فإنها تعتبر ذات أهمية ضعيفة وتظل يسيرة التدبير بفضل اعتماد تدابير الوقاية والتخفيف المنصوص عليها في دراسة التأثير البيئي والاجتماعي وفي خطة التدبير البيئي والاجتماعي. ويعهد التطبيق الصارم لهذه التدابير للمقاولة والمقاولات بالمناولة المكلفين بتنفيذ الأشغال وفقا للبنود المتعلقة بمعايير النجاعة البيئية، والاجتماعية ومعايير الصحة والسلامة المنصوص عليها في دفتر تحملات الأشغال.

❖ **خلال مرحلة الاستغلال والصيانة:**

من المتوقع أن تكون التأثيرات خلال هذه المرحلة إيجابية على العموم، بالنظر للنموذج التنموي المستدام المتوخى إرساءه في إطار هذا المشروع، والذي ينطوي على تحسين شروط النظافة والصحة والسلامة. كما سيمكن هذا المشروع من توفير حوالي 8000 منصب شغل مباشر في حد السوالم ونفس العدد في ساحل لخيايطة وكذا عدد كبير من مناصب الشغل غير المباشرة (لم يتم تقديرها بعد). وبالمثل، سيكون للمشروع أثر إيجابي متعدد على القدرات التنظيمية للشركات، وتحسين حكامتها، مع تعزيز قدراتها في مجال تدبير المساواة بين الجنسين وتحسين ظروف المستخدمين. أما الانعكاسات الناجمة عن الزيادة في حركة السير سيتم معالجتها بتوسعة المسالك الحالية وإنشاء ممرات جديدة مما سيسهل من تدفق حركة المرور.

مخطط التدبير البيئي والاجتماعي ومخطط المراقبة والتتبع

يهدف هذان المخططان المنبثقان من الدراسة البيئية والاجتماعية إلى ضمان التطبيق الفعلي لتدابير التخفيف المقترحة، سواء في مرحلة ما قبل الإنجاز والإنجاز أو في مرحلة الاستغلال والصيانة، وكذا إلى التأكد من أن تدابير التخفيف المقترحة في دراسة التأثير البيئي والاجتماعي فعالة وأنه لم يتم إغفال أو سوء تقييم أي تأثير.

وتهم المراقبة خصيصا تفعيل إجراءات التدبير والتخفيف في مرحلة ما قبل الإنجاز والإنجاز، وذلك طبقا لما هو مسطر في برنامج التدبير البيئي والاجتماعي، وفي الشروط البيئية والاجتماعية العامة.

أما التتبع، فيهم حصريا مرحلة الاستغلال والصيانة. ففي هذه المرحلة، يتعين على المسؤولين أن يكونوا حذرين إزاء كل تأثير غير مستبق من قبل الدراسة التي يمكن أن تعد لاحقا.

بالإضافة إلى ذلك، ينص المشروع أيضا على إنشاء نظام لتدبير التظلمات من أجل استقاء ومعالجة التساؤلات والشكايات المتعلقة بالمشروع. وسيتم وضع سجلات رهن إشارة مختلف الأطراف (خاصة السكان القاطنين بجوار المنطقة الصناعية، وكذا موظفي ومستعملي المنطقة)، ذلك قصد تدوين تظلماتهم من أجل معالجتها.